Document: EB 2019/127/INF.9
Date: 16 September 2019
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

البيان الختامي لرئيس الصندوق

السيد جيلبير أنغبو

المجلس التنفيذي – الدورة السابعة والعشرون بعد المائة
روما، 10–12 سبتمبر/أيلول 2019

للعلم

البيان الختامي لرئيس الصندوق السيد جيلبير أنغبو

سيداتي سادتي،

مع اقتراب مداولاتنا من الختام، أودّ أن أنتهز هذه الفرصة لأشكركم جميعاً على انخراطكم الدينامي خلال هذه الأيام الثلاثة، وعلى مناقشاتكم الصريحة والبناءة.

على الرغم من أن هذه الدورة كانت مزدحمة بالبنود، مع ما يترتب على ذلك من تبعات إدارة الوقت المخصّص لها، إلا أنني آمل أن توافقوني الرأي على أن المجلس قد أمضى وقتاً جيداً في مناقشة العديد من البنود الهامة.

خلال هذه الدورة تطرقنا لجملة مسهبة من القضايا. دعوني أشير إلى بعض الإضاءات الرئيسية منها.

بالنسبة للقضايا المؤسسية

الميزانية

إننا نقدّر تعقيباتكم الملهمة على الاستعراض المسبق رفيع المستوى لميزانية الصندوق لعام 2020، ولبرنامج مكتب التقييم المستقل وميزانيته لعام 2020 التي ستساعدنا على استكمال الوثيقة لكي ينظر فيها المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2019.

وتعتبر هذه الميزانية ميزانية انتقالية مع وقوف الصندوق على مفترق طرق، وهي بمثابة تعزيز للإصلاحات التي بدأت عام 2018، وفي الوقت نفسه تُعدّ الصندوق لدعم طموحاته الكبيرة بموجب الصندوق 2.0، وبهدف إبقائها ميزانية تتسم بنموّ حقيقيّ صفريّ. دعوني أستذكر بأن المخصّص المعيّن لمرة واحدة فقط سيكون حاسماً لمساعدتنا على الوصول إلى قدرات مثلى للموظفين مما هو ضروري للتطرق للتحدّيات الحالية والمستقبلية التي نواجهها (جودة الإيصال، والانخراط مع القطاع الخاص، والتمويل وإدارة المخاطر). وما أن تكون دراسة الموارد البشرية التي فوّضنا شركة McKinsey بالقيام بها جاهزة حتى يتمّ تنظيم نقاش رسمي المجلس لنتائجها للاتفاق على سبيل المضيّ قدما، استناداً إلى مزايا التوصيات المقترحة، علاوة على تبعاتها المالية.

دعوني أشكركم على المصادقة على استراتيجية الانخراط مع القطاع الخاص، والتي ستسمح بجعل التعديلات المدخلة على النصوص القانونية الأساسية للصندوق لتيسير انخراط الصندوق مع القطاع الخاص، كما تبنّاها مجلس المحافظين في فبراير/شباط 2019، نافذة المفعول. ويُعدّ هذا الأمر أساسياً لإعداد أدوات ووسائل جديدة ووسائل لتسريع انخراطنا مع ولأجل القطاع الخاص، وبخاصة المشروعات الصغيرة والصغرى ومتوسّطة الحجم. ومع تطويرنا للأدوات المالية والسياسات والنظم ذات الصلة بالاستراتيجية استناداً إلى نهج للتقدّم خطوة بخطوة سنعرضها على المجلس التنفيذي. سنقوم بالإبلاغ كذلك بصورة منتظمة وشفافة عن التقدّم والنتائج المحرزة.

وقد شكّل استعراض المبادئ التشغيلية للاستهداف معلماً بارزاً هاماً في هذا الدورة. وسوف تمكّن هذه المبادئ التوجيهية الصندوق من تبنّي نهجاً أكثر شمولية واتساقا للاستهداف، كما ستشكّل أساساً لإعداد سياسة شاملة وجامعة لتحسين قدرة الصندوق على عدم ترك أي أحد يتخلّف عن الركب.

وبصورة مشابهة، ومع مصادقة المجلس على إطار الشراكة، ستكون إدارة الصندوق في موقع أفضل لبناء شراكات أكثر استراتيجية دعماً لجداول أعمالنا المستقبلية. ومرّة أخرى، سوف تساعد مدخلاتكم القيّمة على تشذيب هذه "الوثيقة الحية".

ويُعتبر استعراض إطار إدارة المخاطر المؤسسية ولوحة المخاطر المؤسسية مساعدة عظيمة لإدارة الصندوق لتعزيز ثقافة ووظيفة إدارة المخاطر في الصندوق بأسلوب شمولي. ومن القرارات الهامة التي مازالت معلّقة بالنسبة لي هي الخاصة بأكثر هياكل الحوكمة ملاءمة لإدارة المخاطر المؤسسية. وسوف أتخذ بالتأكيد قرارات ذات صلة بهذا الموضوع في الأشهر القادمة.

القضايا ذات الصلة بالتقييم

كان استعراض تقييم البرنامج القطري والاستراتيجية القطرية لكل من الكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية حاسماً لتوفير مدخلات قيّمة لتوجيه برمجتنا المستقبلية في هذين البلدين.

وبصورة مشابهة، فقد كانت ردودكم على التقرير النهائي لتقديرات الأثر لفترة التجديد العاشر للموارد، نوعاً من التشجيع لنا للقيام بالمزيد، وبما هو أفضل، لقياس الأثر المؤسسي وتحسين المساءلة. وتمثّل تقديرات الأثر في الصندوق نهجاً فريداً من نوعه للإبلاغ عن النتائج المؤسسية، وتقدير فعالية المساعدة الإنمائية، وتحسين تصميم العمليات المستقبلية. وبالمضي قدماً، سنبني على الدروس المستفادة من هذه العملية للوصول إلى تعزيز أكبر لنهجنا ومنهجيتنا لتقييم أثر عمليات الصندوق، بما في ذلك التركيز الأقوى على مواضيع التعميم. وبالتالي، سيوفّر ذلك للصندوق أداة أكثر قوة ومتانة لعرض كيفية ترجمة دعمكم إلى نتائج إنمائية.

وسيساعد استعراض التقييم المؤسسي لانخراط الصندوق في تنمية سلاسل القيمة المناصرة للفقراء الصندوق على تعزيز نهجنا وتمويل سلاسل القيمة في سياق استراتيجية الانخراط مع القطاع الخاص.

وكذلك فإنّنا نقدّر اعترافكم بزيادة التداخل بين نتائج أداء الصندوق المنصوص عليها في كلّ من تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق، والتقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق، وهما التقريران اللذان يعزّز أحدهما الآخر. ويعرض تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق جملة واسعة من البيانات التي تثبت أن أداء الصندوق كان جيداً أثناء فترة التجديد العاشر للموارد، بحيث لبّى أو تجاوز الأهداف الموضوعة للأثر والانتشار، وحقّق عدداً كبيراً من أهداف مخرجاته. وأسهمت المشروعات بصورة كبيرة في تحقيق أثر الصندوق على الفقر الريفي، وإدارة البيئة والموارد الطبيعية، والتأقلم مع تغيّر المناخ. إلا أن كلا التقريرين أشارا إلى الحاجة لتعزيز الاصلاحات الجارية في الصندوق وتحسين جودة إيصال المشروعات والبرامج، وبخاصة فيما يتعلق بالكفاءة والاستدامة. ولهذه الغاية، فإننا نقوم بالفعل بخلق وتعزيز إجراءاتنا الرامية إلى الاستجابة للتوصيات الواردة في التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق، بما في ذلك من خلال

نهج متماثلة على مستوى الحافظة، وأداة لتسريع استهلال المشروعات لتعزيز قدرة واستطاعة الحكومات بهدف جعل مشروعات الصندوق تخلّف أثراً كبيراً ومستداماً.

إننا نؤمن بالقدرة التحويلية للتقييم، ولهذا السبب فإننا نأخذ توصيات استعراض الأقران لمهمة التقييم بجدية كاملة بغية المحافظة على استقلالية مكتب التقييم المستقل وتعزيز صلته والقيمة المتحققة مقابل المال المنفق في سياق نموذج العمل الناشئ في الصندوق وهيكليته المالية. وبالتحرك قدماً، سوف يعمل مكتب التقييم المستقل وإدارة الصندوق معاً لإعداد خطة عمل لتنفيذ توصيات استعراض الأقران. وفي هذا الصدد (وبخاصة بالنسبة للتوصية الثانية)، فقد مُنحت لجنة التقييم ولاية واضحة لاستعراض خطة العمل هذه قبل عرضها على المجلس التنفيذي.

بالنسبة للمسائل التنفيذية

أثبتت المشاورة الخاصة ببرامج الفرص الاستراتيجية القطرية (وما يتعلّق بها من تقييمات للبرامج وللاستراتيجيات القطرية)، التي أُدخل العمل بها في الدورة الماضية للمجلس، فعاليتها في تعزيز إدارة الوقت وكفاءة مداولاتنا. وقد مكّن مخرج هذه المشاورة والردود الغنية التي استُلمت أثناءها من استعراض واستكمال برامج الفرص الاستراتيجية القطرية لكل من الكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وفييت نام.

وكما صادق المجلس التنفيذي على مقترحات مشروعات لكل من بنغلاديش، وكمبوديا، وأنغولا، وإثيوبيا، وموزامبيق، والسودان، وبوركينا فاسو، والكاميرون، وليبريا، والنيجر والسنغال، ممّا يُعتبر خطوة هامة أخرى في إيصال برنامج القروض والمنح المستهدف لفترة التجديد الحادي عشر للموارد.

كذلك فقد استمعنا أيضا، تحت بند أصوات من الميدان، إلى مدراء المراكز شبه الإقليمية حول التقدّم المحرز في تنفيذ اللامركزية، بما في ذلك التحديات والدروس المستفادة. وكانت هذه الجلسة مفيدة للغاية لتقدير أين نقف، وتحديد المجالات التي مازالت بحاجة إلى المزيد من التحسين. وإنني أتطلّع قدماً لاستمرار الحوار مع المجلس بشأن هذه القضية الهامة.

بالنسبة للمسائل المالية

إننا نتفق جميعاً على أن الصندوق يقف الآن على مفترق طرق، وبالتالي هناك حاجة لنا جميعاً لأن نتفق معاً على أفضل السبل للمضي قدماً.

وفي الوقت الذي أتقدّم فيه بالشكر لكم جميعاً على عملكم مع الإدارة في الأشهر الماضية لإيجاد حلّ طويل الأمد لمسألة إطار القدرة على تحمل الديون، دعوني أكرّر مجدداً أن قضية إطار القدرة على تحمل الديون ليست بالقضية المالية فقط، وإنما تتعلق أيضاً بالوصول إلى إجماع في الآراء حول نمط المؤسسة التي نودّ للصندوق أن يكونها في المستقبل. ولهذا، فإنه لا يمكن التطرق لمسألة إطار القدرة على تحمل الديون بمعزل عن القضايا الأخرى، ولا بدّ لها من أن تشكّل جزءاً لا يتجزّأ من نهج شامل يهدف إلى ضمان استدامة عملياتنا وزيادة أثرها.

وبشأن إنشاء آلية مسبقة التمويل للمصادقات الجديدة على المنح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون، وتبنّي سياسة لكفاية رأس المال، ومفهوم لهدف أساسي أو حد أدنى لتجديدات الموارد، واستراتيجية للرفع المالي، تشكّل هذه الأمور جميعها جزءاً لا يتجزأ من حزمة كاملة متكاملة تهدف إلى الإبقاء على استدامة الصندوق على المدى الطويل، وتجنّب تآكل قاعدته الرأسمالية، مع تفادي الانزلاق بعيداً عن ولايته الأساسية.

وسيكون انخراطكم المستمر حاسماً للوصول إلى إجماع في الآراء حول سبيل المضي قدماً بشأن هذه المسائل الهامة.

بالنسبة لقضايا التسيير

صادق المجلس التنفيذي على إنشاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، وأحاط علماً بالمقترح الخاص بإيجاد نظام آلي للتصويت.

بالنسبة للتقارير المرحلية

فيما يتعلّق بالتقرير المرحلي عن نهج الصندوق بشأن التطرق لاستراتيجية الأمم المتحدة لمحاربة التحرّش الجنسي، والاستغلال والانتهاك الجنسيين والاستجابة لهما، فإنني أقدّر بجدّ ردودكم ونصائحكم. وسوف نستمر في تصعيد الجهود الرامية لجعل عدم التسامح إطلاقاً حقيقة واقعة سواءً في مقر الصندوق أو في الميدان. وكجزء من هذه الجهود، فإننا سنجري مسحاً معمقاً لهذا الموضوع في بداية عام 2020.

مسائل أخرى

نظر المجلس التنفيذي في المقترح الخاص بالمعلومات التي وفرتها البرازيل، والتي تطلب فيها النظر في تعديل اتفاقية إنشاء الصندوق للسماح له بإقراض الدوائر الفرعية السياسية في دوله الأعضاء، ومصارف التنمية الوطنية، والمصارف الإقليمية. وسوف تزوّد إدارة الصندوق المجلس التنفيذي بمقترح للمضي قدماً بهذا الموضوع في دورته في أبريل/نيسان 2020.

الخاتمة

في الختام، أودّ أن أعبّر عن شكري العميق لكم جميعاً على هذه الدورة المثمرة من دورات المجلس التنفيذي. لقد شكّلت هذه الدورة أداة حاسمة لإرساء الأرضية لمناقشاتنا القادمة حول التوجه المستقبلي للصندوق، سواءً في معتكف المجلس المقرّر عقده يومي 24–25 أكتوبر/تشرين الأول، أو في مشاوراتنا السابقة للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق في نوفمبر/تشرين الثاني. ويُعتبر انخراطكم المستمر، ودعمكم لنا، أساسياً لضمان أن نتمكّن معاً من صياغة التوجه الاستراتيجي المستقبلي للصندوق.

وأودّ أيضا أن أعبّر عن خالص شكري لإدارة الصندوق وموظفيه وأمانته العامة، علاوة على المترجمين الفوريين والمراسلين والتقنيين الذين عملوا بجدّ لإنجاح هذه الدورة.

وبالتالي، فإني أعلن اختتام الدورة السابعة والعشرين بعد المائة للمجلس التنفيذي.

أتمنّى لكم السلامة في رحلتكم إلى أوطانكم.

وشكراً لكم.